مفهوم البيئة في الخدمة الاجتماعية [دراسة في نظرية الممارسة]

الفاروق زكي يونس*

* حصل على الدكتوراه في الخدمة الاجتماعية من جامعة بتسبرج في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٦٤.
يعمل أستاذا بقسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية - جامعة الكويت.

الملخص

عنيت الخدمة الاجتماعية، منذ نشأتها، بالعلاقات المتبادلة بين مشكلات الناس والأحوال الاجتماعية التي يعيش فيه هؤلاء الناس، ومن ثم كان الأخذ بصيغة الشخص في الموقف، أو بمفهوم النفس الاجتماعي كتعبير عن هذا المحور المزدوج للممارسة المهنية الذي يدور حول الانسان والبيئة، الأمر الذي انعكس على حرص الخدمة الاجتماعية المستمر على مساعدة الناس، وعلى تنمية وترقية البيئات الإنسانية في نفس الوقت.

إن علاقة الإنسان بالبيئة ليست علاقة ثابتة جامدة، ولكنها متغيرة باستمرار نتيجة للتغيرات التي تلحق بطرفي العلاقة، الإنسان من ناحية والبيئة من ناحية أخرى فالناس في عملية مستمرة للنمو والتكيف مع العناصر المختلفة للبيئة، ومن المعروف أن البيئة أصبحت قضية الساعة في عالمنا المعاصر، وأصبحت مشكلات البيئة مشكلات عالمية، الأمر الذي يثير التساؤل حول موقف الخدمة الاجتماعية ودورها إزاء التطورات في قضايا البيئة.

تقدم هذه الدراسة تحليلاً علمياً لمفهوم البيئة في الخدمة الاجتماعية، وقد تطلب ذلك عرضا تاريخياً لأهم التطورات التي ساهمت في صياغة وتشكيل فهم الخدمة الاجتماعية للبيئة وأثر ذلك على نمو الأساس النظري للخدمة الاجتماعية، وعلى اتجاهات الممارسات المهنية، والأطر النظرية الجديدة لتلك الممارسة وعلى الأخص نظرية الأنساق والنسق الأيكولوجي، مع مناقشة الدور المرتقب للخدمة الاجتماعية تجاه قضايا الإنسان والبيئة والتنمية في المجتمع المعاصر.

من المسلمّ به أن العلاقة بين الإنسان والبيئة قد تصدرت المحاور الرئيسية التي قامت عليها الخدمة الاجتماعية. وظلت ممارسة الخدمة الاجتماعية خلال مايقرب من قرن من الزمان تراوح بين طرفي هذه العلاقة، في محاولات مستمرة للتأكيد عليها، وتنميتها واستثمارها لخدمة الإنسان، والتصدي لمشكلات الفرد والمجتمع على طريق الرفاهية الاجتماعية، إذ من المعروف أن الصور الأولى للخدمة الاجتماعية في مراحلها الباكرة تمثلت في نمطين من الأنشطة: أحدهما الإصلاح الاجتماعي، بمعناه العريض، والذي يشمل مختلف الجهود المبذولة لتحسين الأحوال المعيشية للناس، وخاصة بالنسبة للفئات المحرومة من نصيب عادل من السلع والخدمات، في محاولة للتخفيف من معاناة هذه الفئات، بما يتضمنه ذلك من تعرف على حاجات ومشكلات القطاعات العريضة من القاعدة الشعبية، والعمل على إثارة وتوعية الرأي العام بقضايا الفئات المحرومة والمستضعفة، والمطالبة بالتشريعات والبرامج والخدمات اللازمة لإشباع حاجات تلك الفئات. أما النمط الآخر من نشاط الخدمة الاجتماعية فقد تمثل في المساعدات المقدمة للأفراد والأسر، وخاصة وقت الشدائد والأزمات.

إن ممارسة الخدمة الاجتماعية، سواء عنيت بمشكلات المجتمع وحاجات القاعدة العريضة من الناس، أو بالمشكلات الفردية والأسرية، قامت هذه الممارسة على الاعتراف بالعلاقة المتبادلة بين الحالات الفردية والأحوال الاجتماعية. أو بمعنى آخر إن الاهتمام بالفرد كان مصحوباً بالاهتمام بالفرد والوسط الاجتماعي، أو بالشخص في موقف اجتماعي معين، أو بالحقائق الذاتية والموضوعية. وهكذا استخدم مفهوم «**النفس الاجتماعي**» للتعبير عن هذا المحور المزدوج للخدمة الاجتماعية. حقيقة لقد أتى على الخدمة الاجتماعية زمان شهد تغلب الجانب النفسي على ما عداه. ولكن ظل هذا النمط من التفكير، بدرجات متفاوتة، خلال النصف الأول من القرن العشرين مثال ذلك كتابات «جوردن هاملتون» خلال الخمسينيات، والتي نبهت إلى ضرورة التعامل مع المشكلات كأحداث إنسانية، حيث تتفاعل فيها العوامل المادية والفكرية والانفعالية والاقتصادية والاجتماعية. وحتى في العمل مع الحالات الفردية، فإن الحالة في تفردها لاتغطي العميل فحسب، ولكنها تشمل، في نفس الوقت، البيئة التي

يتعامل معها ذلك العميل[١].

إن الخدمة الاجتماعية، وإن انطلقت في مسيرتها التاريخية من العلاقة بين الإنسان والبيئة فإن مستقبل المهنة، في نظرنا، رهن بموقفها من هذه العلاقة، خاصة وأن علاقة الإنسان بالبيئة ليست علاقة ثابتة جامدة، ولكنها متغيرة متحركة، تستجيب لكل ما يلحق من تغيرات بطرفي العلاقة. وغني عن البيان أن البيئة أصبحت قضية الساعة، التي تتصدر غيرها من القضايا، لاعلى مستوى محلي أو قومي فحسب بل على مستوى عالمي يتسع ليشمل الكون في جملته. لم تعد مشكلات البيئة في الوقت الحاضر محصورة في نطاق جغرافي محدود، بل قد لايمكن حصرها في ذلك النطاق إذا أردنا. إن مشكلات التلوث البيئي، والمخدرات، والجريمة، والمجاعات، واللاجئين، والإيدز هذه وغيرها أصبحت مشكلات عالمية، لاتعرف حدودا إقليمية. الأمر الذي يتطلب التعامل معها على هذا الأساس.

ولعل هذه الحقيقة كانت وراء تبني المؤتمر الدولي لمدارس الخدمة الاجتماعية الذي عقد في العاصمة الأمريكية (واشنطن ١٩٩٢) لشعار «حقائق الاعتماد المتبادل في العالم - تحديات للخدمة الاجتماعية»، وذلك باعتبار أن التغيرات السياسية والاقتصادية السريعة والمتلاحقة التي يشهدها عالم اليوم تفرض العمل العالمي المشترك. خاصة وأن لهذه التغيرات انعكاسات واضحة في المجال الاجتماعي وأبرزها:

أ - المشكلات الاجتماعية التي تتجاوز الحدود الإقليمية بين الدول.

ب - زيادة حدة المشكلات الاجتماعية والتي تشترك في المعاناة منها أمم عديدة.

ج - الآثار التي تتركها السياسة الاجتماعية لدولة ما على شعوب وأمم أخرى.

وهكذا لاتستطيع الخدمة الاجتماعية أن تظل بمعزل عن هذه التطورات، طالما كان الإنسان في علاقته بالبيئة، والبيئة في علاقتها بالإنسان. محوراً أساسياً للمهنة على مر العصور.

ولم يقتصر الأمر على النظرة الحديثة للبيئة في إطارها العالمي والكوني، بل إن قضية البيئة قد ارتبطت بقضية أخرى لا تقل أهمية، وخاصة بالنسبة لدول العالم الثالث، تلك هي قضية التنمية. بحيث أصبح التصدي لقضايا البيئة لايمكن أن

يتم بمعزل عن قضايا التنمية، والعكس كذلك صحيح. إن قضايا التنمية، مثلها مثل قضايا البيئة، لم تعد محصورة في إطار محلي ضيق، بل أصبح التعاون والتبادل ضرورة على المستوى الدولي حتى تؤتي التنمية ثمارها. أو بمعنى آخر لم تعد النظرة العالمية للبيئة تنفصل عن النظرة العالمية للتنمية. وفي ذلك يشير تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة (١٩٨٧) إلى ما يلي:

«البيئة هي حيثما نعيش جميعاً، والتنمية هي ما نفعله جميعاً في السعي لتحسين حياتنا في هذه البيئة، وهذان المفهومان متلازمان لاينفصلان».

«يرتبط العديد من قضايا البقاء بالتنمية المتقلبة، والفقر، والنمو السكاني وكلها تلقي بضغوط لم يسبق لها مثيل على أرض كوكبنا، ومياهه، وغاباته، وموارده الطبيعية الأخرى، ولا سيما في البلدان النامية»[٢].

وهكذا يُثار التساؤل عن موقف الخدمة الاجتماعية من هذه التطورات، وموقعها من تلك الأحداث، التي تتعلق بمستقبل البشرية، وما تفرزه هذه التطورات والأحداث من تحديات أمام الخدمة الاجتماعية، واستجابة المهنة لها، إن كان ثمة استجابة، أو تحرك نحو الاستجابة. وإلى أي حد تستطيع الخدمة الاجتماعية أن تراجع مسيرتها، بحثا عن دور تلح عليه قضايا الساعة، قضايا الإنسان والبيئة. هذه التساؤلات وغيرها كانت وراء هذه الدراسة في محاولة لمناقشتها، وعرض اتجاهات الخدمة الاجتماعية نحوها، من خلال تجربتها وتفاعلها مع القضايا والأحداث.

ومن الطبيعي أن يرتبط دور الخدمة الاجتماعية في هذا الصدد، إذا كان ثمة دور، بنظرة الخدمة الاجتماعية للبيئة في علاقتها بالإنسان، أو بمفهوم البيئة من منظور الخدمة الاجتماعية. وتلتقط الدراسة هذه النقطة كأول الخيط، ومن ثم يصبح الغرض من هذه الدراسة عرض وتحليل مفهوم البيئة في الخدمة الاجتماعية، الأمر الذي يتطلب في البداية متابعة تاريخية لأهم التطورات التي ساهمت في تشكيل فهم الخدمة الاجتماعية للبيئة، مع عناية خاصة بنمو الأساس النظري للخدمة الاجتماعية من خلال تلك التطورات، ومصادر هذا النمو من داخل المهنة وخارجها. وإلى أي حد ساهم تطور فهم الخدمة الاجتماعية للبيئة في توجيه الممارسة المهنية من خلال نماذج الممارسة الحديثة، والتي تشكلت في سياق أطر

نظرية متعلقة بالبيئة، سعياً في النهاية وراء تصور لدور الخدمة الاجتماعية تجاه قضايا الإنسان والبيئة والتنمية في الإطار العالمي الجديد.

الخدمة الاجتماعية والبيئة - نظرة تاريخية

ارتبطت الخدمة الاجتماعية تاريخياً، وكما سبق أن أشرنا، بفهم خاص للممارسة يبنى على صيغة الشخص في الموقف. ومن ثم كان التزام المهنة منذ مراحلها الباكرة، التزاماً مزدوجاً يتمثل في مساعدة الناس وتغيير البيئة، وإن لم تنجح في بعض الأحيان في العمل المتوازن مع الناس ومع بيئات هؤلاء الناس. ومرجع ذلك قصور في المعرفة التي يمكن أن تستمد منها المهنة مبادىء العمل للتدخل في المواقف، توازي المبادىء المتاحة للعمل مع الناس.

وقد شهدت حقبة الخمسينيات نمو العلوم الاجتماعية، الأمر الذي ساهم في ظهور الكثير من المفاهيم السوسيولوجية ذات الصلة بالعلاقة بين الإنسان والبيئة مثل: المركز الاجتماعي والدور الاجتماعي - الطبقة الاجتماعية - البناء الأسري - الانحراف الاجتماعي، البيروقراطية. ثم كان ظهور التعريف الإجرائي للخدمة الاجتماعية في أواخر الخمسينيات ليؤكد على تلك العلاقة في تحليله لمنهج الخدمة الاجتماعية، والذي يعمل على تيسير التفاعل بين الفرد وبيئته الاجتماعية، مع الفهم المستمر للآثار المتبادلة بينهما، وحيث يعمل المنهج على تيسير عملية التغيير:

١ - في الفرد في علاقته بالبيئة الاجتماعية.

٢ - في البيئة الاجتماعية من حيث تأثيرها على الفرد.

٣ - في الفرد والبيئة الاجتماعية في تفاعلهما.[٣].

وفي نفس الفترة كذلك ساهم النمو الذي حققه علم النفس وعلى الأخص التحليل النفسي في ظهور أفكار جديدة عن الأنا، وعلاقتها بالبيئة الاجتماعية، وعن التكيّف المطلوب للفرد في بيئته الاجتماعية[٤].

وقد استفاد الإخصائيون من هذه التطورات حيث تزايد الاهتمام بالأداء الاجتماعي كهدف للممارسة، باعتباره محصلة التفاعل بين القوى النفسية والاجتماعية. أو بمعنى آخر أن الأداء الاجتماعي لايقتصر على سلوك الناس،

وإنما يبرز نمط التفاعل بين الناس والبيئة. وهكذا تهدف الخدمة الاجتماعية في تدخلها المهني - تهدف إلى التأثير على التوازن بين قدرة الناس على تحمل الأعباء والتصدي لها، وبين أعباء الحياة كجزء من مطالب البيئة بالشكل الذي يسهم في نمو الفرد وتحسين الأحوال البيئية[٥]. وقد صاحب الاهتمام بالأداء الاجتماعي ما ظهر في الإطار النفسي من تركيز أكبر على الأنا، وعلى الأخص في استجاباته للقوى الداخلية والخارجية المؤثرة فيه، الأمر الذي زاد من تفهم البيئة الاجتماعية. وهكذا جاءت صيغة التشخيص في العمل المهني للإخصائي الاجتماعي متضمنا الإشارة إلى العوامل المتصلة بالطبقة الاجتماعية والأصول العرقية، والانتماءات الأسرية.

وهنا يُثار التساؤل عمّا تركته هذه التطورات من أثر على الأداء المهني، وعلى الأخص بالنسبة لعلاقة هذا الأداء بالبيئة. الواقع أن محصلة هذه التطورات لم تؤثر كثيراً وخاصة في العمل مع الحالات الفردية والأسرية. وفيما عدا النهج الجديد في التشخيص فإن محور الممارسة ظل محصوراً في تقوية الأنا، وفي تغيير السلوك، وفي أداء الدور. بل إن المفاهيم السوسيولوجية الجديدة لم تساهم بشكل ملموس في تنمية مبادىء عمل لتغيير المواقف، وبالأحرى تغيير البيئة. ولعل مرجع ذلك قصور معرفة الخدمة الاجتماعية بمكونات البيئة، التي يمارس فيها الفرد مختلف أدواره، والتي تشكل وتوجه أداءه لهذه الأدوار.

حقيقة أن الخدمة الاجتماعية تضمنت منذ البداية مفهوماً للأداء المهني هو «التعديل البيئي»، والذي كان يُشير إلى أنماط هامة من الخدمات الاجتماعية مثل: الأسر البديلة - الرعاية الإيوائية - المساعدات المادية - الأنشطة الشبابية كالكشافة وغيرها، إلا أن النظرة لهذه الخدمات كانت تضعها في درجة مهنية أقل أو أدنى من تلك الخدمات التي تقوم على العلاقة المهنية الوثيقة مع الأفراد والأسر. إذ على الرغم من الاعتراف بأهمية تلك الخدمات، فقد زعم البعض أنها تتطلب مستوى أقل من المعرفة والمهارة مقارنة بأشكال المساعدة الموجهة نحو الأنا، وتقوية الأداء بالاستعانة بالفكر السيكولوجي. وهكذا ظل مفهوم التعديل البيئي يفتقر إلى التحديد، وخاصة في علاقته بالعناصر المركبة للبيئة[٦].

وقد ساهمت بعض التطورات التيَ مرت بها الخدمة الاجتماعية في التجربة

الغربية، وعلى الأخص في الولايات المتحدة، في حقبة الستينيات، بجانب تجارب دول أخرى، ساهمت في الكشف عما يعانيه الأساس المعرفي للخدمة الاجتماعية من نقص واضح في المعارف المتصلة بالتدخل في القوى البيئية، مقارنة بمعارفها الخاصة بالعمل مع الناس. وتشير إحدى الدراسات إلى أهم الأسباب المسئولة عن قصور الخدمة الاجتماعية في عنايتها بقضايا البيئة فيما يلي:

١ - عجز الخدمة الاجتماعية عن التصدي وحدها للمشكلات الجماهيرية. إن مشكلات الفقر والأمية والإدمان والتفرقة العنصرية وغيرها تتطلب التعاون والتنسيق بين عديد من الأنشطة المهنية والتخصصات العلمية، مثل القانون والاقتصاد والعلوم السياسية. حقيقة إن الخدمة الاجتماعية بمبادئها وقيمها، كانت ومازالت تدعو إلى القضاء على كل أشكال الحرمان والظلم الاجتماعي، ولكن الخدمة الاجتماعية وحدها لا تستطيع أن تتكفل بكل هذه الأعباء.

٢ - استطاعت الخدمة الاجتماعية، خلال تاريخها، تطوير مبادىء للعمل مع الناس، أفراداً أوفي جماعات. ولكنها لم تستطع بنفس الدرجة صياغة مبادىء للعمل بالنسبة للمشكلات البيئية. إذ لم تساهم العلوم البيئية أو السلوكية أو حتى بحوث الخدمة الاجتماعية في تقنين هذه المبادىء بدرجة ملموسة، فيما عدا مجالات جديدة ومحدودة مثل علاج الوسط، والعلاج الأسري. وهما شكلان في العلاج محدودان من ناحية التطبيق والتأثير. وحتى الستينيات لم تكن مبادىء التدخل البيئي متاحة للخدمة الاجتماعية[٧].

على أنه، ومنذ أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات، ومع نمو نظرية الأنساق العامة، بدأت بعض الأفكار تنتقل من تلك النظرية إلى ممارسة الخدمة الاجتماعية، وبدأت تساهم في تنمية مبادىء عمل جديدة متصلة بالبيئة، الأمر الذي يتطلب مناقشة أوسع لتلك النظرية.

نظرية الأنساق العامة: نشأتها ونموها

تُشير بعض الدراسات إلى أن ما تركه الأقدمون من تراث قد حوى من الدلائل على أن الناس حين بدأوا في التفكير كانوا يفكرون في أنفسهم، كما كانوا

يفكرون في أنفسهم في علاقتها بالعالم من حولهم، في محاولات مستمرة لفهم الظواهر والقوى المحيطة بهم. ومع ذلك فلا يمكن التحديد على سبيل اليقين متى بدأ الإنسان يفهم أن تلك الظواهر والقوى ترتبط بعضها بالبعض بعلاقات ديناميكية متحركة، وأنها تؤثر في بعضها البعض.

ويمكن القول إنه بدءاً من منتصف القرن التاسع عشر بدأنا نفهم العلاقة الديناميكية بين بعض الظواهر والمشكلات، الأمر الذي يعني أن هذا النمط من التفكير حديث نسبياً. وبعد ذلك بقرن من الزمان، ومع التقدم العلمي والتكنولوجي الكبير، استطعنا من خلال متابعة هذا التفكير أن نصل إلى ما يُسمى في الوقت الحاضر بنظرية الأنساق[٨].

وإذا كانت هذه النظرية قد نشأت في إطار علم الأحياء، إلا أنها نمت وانتشرت واستخدمت في مجالات أخرى عديدة. وقد ساهمت الداروينية الاجتماعية في تنمية هذه النظرية، والاستفادة منها في الحقل الاجتماعي. يعرف النسق، في إطار هذه النظرية، بأنه مركب شامل، أو كل مركب من أجزاء، مرتبط بعضها ببعض، ومعتمد بعضها على البعض، بحيث يعمل هذا المركب بطريقة كلية، نتيجة للاعتماد المتبادل بين العناصر المكونة له. هذه العناصر قد تكون خلايا، أفراداً، جماعات، أنظمة، جزيئات إلكترونات إلى غير ذلك. وقد ساهم علم الأحياء بمد هذه النظرية ببعض الأفكار الخاصة بالعلاقة بين العناصر المكونة للكائن، إضافة إلى سعي الكائن نحو تحقيق التوازن، سواء في ذلك التوازن الداخلي بين العناصر المكونة له، أو التوازن في العلاقة بين الكائن والبيئة المحيطة. وإن كانت النظرية قد تجاوزت حدود أصلها الحيوي[٩]. وهكذا لعبت هذه النظرية دوراً هاماً في بلورة مفهوم البيئة، الأمر الذي أثر على موقف الخدمة الاجتماعية تجاه البيئة، كما نشير إلى ذلك فيما بعد.

لقد أثبت مفهوم النسق فائدة كبيرة في وصف الناس والمجتمعات التي يعيشون فيها، الأمر الذي فتح آفاقا جديدة أمام ممارسة الخدمة الاجتماعية. فمن المعروف أن الناس لايعيشون في فراغ، فالإنسان بطبيعته الاجتماعية يعيش في شبكة من العلاقات الاجتماعية، التي تربطه بغيره من الأفراد والجماعات، بما تتضمنه هذه العلاقات من الحقوق والواجبات المتبادلة. ومن ثم فإن مصلحة الفرد

من مصلحة الجماعة، ورفاهية الفرد من رفاهية الجماعة. وهكذا تحتل العلاقة بين الفرد والمجتمع مركزاً محورياً في ممارسة الخدمة الاجتماعية، فإذا كان على الفرد أن يتعاون مع الآخرين في سبيل المصلحة الجمعية، فإن على المجتمع أن يمنح من الفرص ويهيء من الظروف ما يساعد على تحقيق ذاتية الأفراد وإشباع احتياجاتهم. فالمجتمع الصحي هو الذي يشعر فيه الفرد بمسئوليته عن حقوق الآخرين، ويحرص فيه المجتمع على رفاهية أفراده، ومن ثم فإن فهم العلاقة بين الفرد والمجتمع ضرورية للخدمة الاجتماعية. إن القوى الاجتماعية تمارس دوراً هاماً على الأداء الاجتماعي للفرد، سواء من خلال البيئة، أو نتيجة لتأثير الأفراد الآخرين.

حقيقة إن الخدمة الاجتماعية، كما سبق أن أشرنا، قد درجت على التأكيد على حقيقة الشخص في الموقف، إلا أن تأثرها بالتحليل النفسي أدى إلى التركيز على الفرد أكثر من التغيير الاجتماعي - إلى جانب الأخذ بالنموذج الطبي في العمل مع الأفراد، الأمر الذي يعني الاهتمام بالأداء الداخلي للفرد.

وهكذا ساهم مفهوم الأنساق في توجيه التفكير إلى الفرد في كليته، وإلى العلاقات الاجتماعية المتغيرة، إلى جانب التعامل مع الفرد كعضو في أسرة، أو في غيرها من الجماعات، إضافة إلى العلاقات بين الجماعات بعضها والبعض الآخر. بل إن فعالية الخدمة الاجتماعية تتطلب التعامل مع الإنسان في كليته، والتي تشمل الذات الداخلية مع الجوانب الاجتماعية للفرد.

وبناء على ما تقدم تساعد نظرية الأنساق في التخفيف عن الفرد باعتباره المسئول الوحيد عن التغيير، وذلك بتقدير أهمية الموقف، ودوره في نشأة مشكلات الأداء الاجتماعي للفرد، والتي تتجاوز قدرات الفرد كجزء من النسق. كما تؤكد النظرية على الآليات الطبيعية للتكيف لأن أي تغيير يطرأ على النسق أو أحد عناصره يواجه الناس بالحاجة إلى التكيف مع التغيير.

وهكذا نتعلم كيف نعيش مع التغيرات التي تطرأ على البيئة - معنى ذلك أن النسق يحتوي على عناصر، بعضها يعمل من أجل الحفاظ على الوضع القائم، بينما عناصر أخرى موجهة نحو الحركة والنشاط والتغيير. ويعكس ذلك وظيفتين أساسيتين للنسق: إحداهما داخلية، وتتمثل في الحفاظ على العلاقات المتوازنة بين

الأجزاء المكونة للنسق، وأخرى خارجية تتمثل في أداء الوظيفة المطلوبة من النسق والتفاعل مع البيئة[١٠]. في هذا الإطار ظهر مفهوم النسق الإيكولوجي. والذي كان له دور واضح في تحديد مفهوم البيئة، وبالتالي في توجيه ممارسة الخدمة الاجتماعية نحو أدوار جديدة تجاه القضايا البيئية.

النسق الإيكولوجي والخدمة الاجتماعية

يقوم النسق الإيكولوجي على أساس مشترك من الإيكولوجيا البشرية ونظرية الأنساق. ومعروف أن الإيكولوجيا تعني بالعلاقات المتبادلة بين الكائنات والبيئات، وكيف تعيش الكائنات باستخدامها لموارد البيئة، وتطويعها لحاجاتها، وكيف تؤدي هذه العمليات إلى زيادة تنوع البيئة، وإثراء خصائصها في دعم الحياة. وهكذا تنظر الإيكولوجيا البشرية إلى إطار الكون الشامل الذي يكون البشر أجزاء منه. إذ من المسلم به في الإيكولوجيا البشرية أن الكائنات على كوكب الأرض، وفي الظروف العادية، لاتعيش في عزلة، لأن هناك تفاعلاً مستمراً بين الكائنات بأنواعها المختلفة والعناصر الطبيعية والكيميائية للبيئة، بحيث يصبح النسق الإيكولوجي هو النسق الوظيفي الناتج عن هذا التفاعل، وهو عبارة عن مركب حي للعمليات المترابطة والمتشابكة تتميز بعلاقات متبادلة على مستوى التأثير والتأثر، أو السبب والنتيجة[١١].

وهكذا تساعد الإيكولوجيا على تنمية منظور جديد للبشر، منظور يوصف بأنه تطوري تكيّفي يقوم على العلاقات المتبادلة المستمرة بين كل عناصر البيئة. فإذا كان الناس يغيرون البيئات الاجتماعية والطبيعية، فإنهم يتغيرون عن طريقها من خلال عمليات مستمرة للتكيف المتبادل. وفي نفس الوقت فإن هذا التكيّف يؤدي إلى نمو الناس من ناحية، كما يزيد من خصائص البيئة التي تساهم في إثراء حياة الناس. أما إذا فشل هذا التكيّف المتبادل فقد يؤدي ذلك إلى مشكلات التلوث البيئي، سواء في ذلك البيئة الطبيعية أو البيئة الاجتماعية، مثال ذلك تلوث البيئة الطبيعية نتيجة للتقدم التكنولوجي، وتلوث البيئة الاجتماعية نتيجة لمشكلات الفقر والحرمان والظلم الاجتماعي والتفرقة العنصرية أو الثقافية وغيرها[١٢].

وبناء على ما تقدم، فقد كان للإيكولوجيا تأثير واضح على المهن الإنسانية مثل التربية والعلاج النفسي والخدمة الاجتماعية. لقد وجدت الخدمة الاجتماعية في نظرية الأنساق عامة، والنسق الإيكولوجي بصفة خاصة، من الخصائص ما كانت تفتقر إليه، وتسعى إليه في نفس الوقت، وعلى الأخص الصفة العلمية والنظرة الكلية أو الشاملة. بل وجدت فيها بديلاً أكثر فائدة من النموذج الطبي الذي وجه الممارسة شطراً من الزمان، على أساس أن الالتزام المزدوج للخدمة الاجتماعية كان يكمن في مساعدة الناس من ناحية، والتطوير الإنساني للبيئة من ناحية أخرى. في حين كان النموذج الطبي يرد أو يوطن مشكلات وحاجات الناس في الناس أنفسهم على حساب العمليات الاجتماعية التي يعيش فيها هؤلاء الناس، الأمر الذي أدى إلى ندرة المعارف العلمية حول العلاقة بين الناس والبيئات. وهكذا يعود التوازن المفقود بين التوجه النفسي والتوجه الاجتماعي، وتتأكد الصلة الوثيقة بين المشكلة الفردية والخلل أو الاضطراب في البناء الاجتماعي[١٣]. وفي ذلك تشير إحدى الدراسات إلى أن نظرية الأنساق لا تؤيد الثنائية بين الفرد والبيئة، كما لا توافق على الافتراض أن التحول من الجانب النفسي إلى الجانب الاجتماعي سيؤدي إلى نتائج أفضل في كل الحالات. لم تعد ممارسة الخدمة الاجتماعية تطبيقات لعلم النفس أو علم الإجتماع. ولكن محور الخدمة الاجتماعية يدور حول الالتقاء بين الشخص والبيئة وما يتم بينهما من معاملات وتفاعلات[١٤].

وفي هذا الإطار، ومن المنظور الإيكولوجي، اتجهت الخدمة الاجتماعية إلى صياغة جديدة لأغراضها المهنية تأخذ في الاعتبار العلاقة بين الناس والبيئات.

وقد تبلور الغرض المهني للخدمة الاجتماعية، في إحدى هذه الصياغات، في التوفيق بين قدرات الناس على التكيف وبين خصائص البيئة. وصولاً إلى تفاعلات تزيد من إمكانيات النمو لدى الناس، وإلى تحسين البيئة في نفس الوقت. وهكذا توجه ممارسة الخدمة الاجتماعية نحو تحسين التفاعلات بين الناس والبيئات، لإثراء قدرات الناس على التكيف ولتحسين البيئة لكل من يعمل فيها[١٥]. هذا الغرض المهني يتطلب لتحقيقه تدخلات بيئية من جانب المهنة، الأمر الذي يؤدي إلى تعزيز قدرات الناس على التصدي لضغوط البيئة، وينعكس

في النهاية على الأداء الاجتماعي. هذا التوجه الجديد يحتاج بطبيعة الحال إلى بلورة للمفهومين الرئيسيين اللذين يقوم عليهما الغرض المهني: التكيف والبيئة. والواقع أن المنظور الإيكولوجي قد ساعد الخدمة الاجتماعية على تحديد مفهوم البيئة في إطار النظرة الكلية، الأمر الذي يتطلب تفصيلاً أكثر لمفهوم البيئة في الخدمة الاجتماعية من المنظور الإيكولوجي.

البيئة

تصبح البيئة في المنظور الإيكولوجي مفهوماً مركباً. وبالتالي فإن فهم البيئة في الخدمة الاجتماعية ينبغي أن يأخذ في الاعتبار الجوانب الطبيعية والجوانب الاجتماعية، أو بمعنى آخر البيئة الطبيعية والبيئة الاجتماعية، والعلاقات بينهما من ناحية، وبينهما وبين النمط الثقافي السائد من ناحية أخرى، وهكذا ينبغي أن تتسع معارف الخدمة الاجتماعية لتشمل خصائص البيئة الطبيعية، لما لها من آثار على حياة الناس، وعلى تكيفهم مع تلك البيئة. ولعل الزلزال الذي أصاب مصر مؤخرا، والذي روع الناس، لم تقتصر آثاره على الجوانب المادية لحياة الناس من دمار وخراب، ولكنه ترك من المآسي الإنسانية، والمشكلات الاجتماعية ما يمتد إلى آفاق بعيدة في حياة الناس. خاصة وأن البيئة الطبيعية تشتمل على عنصرين: أحدهما العالم الطبيعي والذي يتكون من البيئة الجغرافية بكل مكوناتها وخصائصها ومواردها، أما العنصر الآخر فهو العالم المصنوع أو المشيد، ويشمل كل ما أقامه الإنسان من منشآت ومؤسسات وغير ذلك من المظاهر الحضارية.

والواقع أن البيئة الطبيعية، مثلها في ذلك مثل البيئة الاجتماعية، تتأثر بنمط الثقافة السائد، بما تشمله الثقافة من قيم ومعايير، وعادات وأعراف، ومعارف ومعتقدات. إذ تتدخل كل هذه العناصر الثقافية في أساليب تعاملنا مع البيئة الطبيعية، واستجابتنا لها. مثال ذلك ما تتركه الثقافة من أثر على الجوانب المعمارية في حياة الناس، خاصة ما يتصل بأساليب التشييد ومواده، وأنواع المباني وأشكالها، ووظائفها في إشباع حاجات الناس. بل يرى البعض أن نظرة المجتمع إلى بعض الفئات الاجتماعية مثل الفقراء أو المرضى العقليين أو المسنين يمكن أن تؤثر على تصميم بعض المؤسسات الخاصة بهذه الفئات، وعلى اختيار مواقعها،

مثال ذلك المشروعات الإسكانية لذوي الدخل المحدود، مستشفيات الأمراض العقلية، مؤسسات المسنين وغيرها من دور الرعاية الاجتماعية. ثم إن اختيار المواقع ونوع التصميم يؤثر بالتالي على النظرة الذاتية لسكان تلك المشروعات، أو نزلاء تلك المؤسسات، كما يؤثر على العلاقات فيما بينهم، أو بينهم وبين المجتمع المحيط(١٦).

ولا يقتصر دور البيئة الطبيعية بشقيها على ما تتركه من آثار في حياة الناس بل إنها تساهم في تشكيل الهوية، ومن ثم تعتبر عنصراً من عناصر إحساس الفرد بذاته. فالانتماء للمكان أو الارتباط بحدود جغرافية معينة يشكلان جزءاً من الإحساس بالذات، سواء في ذلك العالم الطبيعي أو العالم المصنوع، متمثلاً في الارتباط بالمسكن وما يحتويه هذا المسكن. ويظهر ذلك في الأحوال التي تشكل تهديداً للمسكن، أو ضياع المسكن نتيجة الحروب أو الكوارث الطبيعية. بل إن المسكن في بعض الثقافات يعتبر الحصن الذي يعتز به الفرد، يأوي إليه ويجد فيه الأمن والأمان والطمأنينة.

ولدينا في التراث الإسلامي من القواعد ومن الضوابط ما يؤكد على حرمة المسكن، ويكفل لأهله الحماية والرعاية. كما تتسع دائرة الانتماء للمكان لتشمل المجتمع في جملته، أو بمعنى آخر تتسع الدائرة لتنتقل من الانتماء المحلي إلى الانتماء القومي. وغني عن البيان تلك القيم التي تدفع الناس إلى التضحية بالنفس والمال في سبيل الحفاظ على تراب الوطن.

أما البيئة الاجتماعية فتعتبر أحد المكونات الأساسية التي تشكل مفهوم البيئة. ومن الطبيعي أن تحتل البيئة الاجتماعية حيزاً واضحاً في ممارسة الخدمة الاجتماعية. وتشتمل البيئة الاجتماعية على شبكة العلاقات الاجتماعية، على مختلف المستويات في الحياة الاجتماعية، وفي المجتمع كذلك. والشبكة الاجتماعية أكبر من مجرد مجموع العلاقات الاجتماعية التي تربط الفرد بالآخرين. إذ إنها تمثل مجموعة من قنوات الاتصال والعلاقات التي تربط بين الناس، بحيث يصبح سلوك الفرد متأثراً بمختلف الصلات والروابط بين الأفراد في تلك الشبكة، بما في ذلك الأفراد الذين لا يرتبط بهم الفرد بشكل مباشر. وفي إطار هذه الشبكة الاجتماعية تعني الخدمة الاجتماعية ببعض الأنساق التي تنمو من خلال التفاعل

الاجتماعي، والتي تستثمرها الخدمة الاجتماعية في تحقيق أهدافها. وكلها أنساق تدور حول مفهوم المساعدة، باعتبار أن الخدمة الاجتماعية توصف في جوهرها بأنها مهنة مساعدة. ومن ثم تعمل الخدمة الاجتماعية على الكشف عن أنساق المساعدة المتبادلة بين الناس، عن جماعات المساعدة الذاتية في المجتمع، بل عن الأفراد المدفوعين بدوافع الإنسانية والخيرية لتقديم المساعدة بشكل طبيعي. إنها تعمل على تنمية هذه الأنساق، الأمر الذي يساعد المهنة على تنمية مبادىء جديدة، تحتاجها الخدمة الاجتماعية للعمل مع البيئات، إلى جانب مبادىء العمل مع الأفراد(١٧).

وفي نفس الوقت وإلى جانب شبكة العلاقات الاجتماعية، تشتمل البيئة الاجتماعية على بعض العناصر الأخرى مرتبطة بتلك الشبكة، وعلى الأخص ما ينمو في المجتمع من أنساق وأنظمة ومؤسسات تساهم في إشباع حاجات الناس، وتحقيق أهدافهم في الحياة، الأمر الذي يتطلب من الناس أن يتعاملوا مع هذه الأنظمة والمؤسسات، وأن يتكيّفوا في حياتهم معها.

ولعل في مقدمة تلك الأنساق ما يتصل بمواقع العمل ومؤسسات الخدمات التي أصبحت من معالم البيئة الاجتماعية في المجتمعات المعاصرة. فالأعمال والأنشطة التي يُمارسها الناس تتم من خلال مؤسسات متنوعة تتصل بكل جوانب العمل، من تعليم وتدريب للأعمال المختلفة، إلى توفير فرص العمل، وتحقيق تكافؤ الفرص، وضمان العمل كحق من حقوق الإنسان، إلى العمل الفعلي الذي يضم عدداً لا حصر له من المهن والحرف في مختلف مجالات الحياة، ومختلف التخصصات في المجتمعات الحضرية المعاصرة. وهكذا تتضح معالم البيئة الاجتماعية من خلال فهم الأسرة وظائفها، وفهم العمل. ومتطلباته، وتأثرهما بالتنوع الثقافي والوسط الطبيعي. ولا يقتصر الأمر على ذلك بل أصبحت مؤسسات الخدمات جزءاً من البيئة الاجتماعية، على أساس أن إشباع احتياجات الناس في المجتمع المعاصر، بما في ذلك خدمات الرعاية الاجتماعية، أصبحت تتم من خلال مؤسسات، تسير في معظمها على نسق التنظيم البيروقراطي للمؤسسة. الأمر الذي يتطلب من الخدمة الاجتماعية فهم هذه المؤسسات، وأسلوب عملها، وعلاقاتها بالناس في المجتمع، حتى يمكن التدخل المهني في

الجوانب التنظيمية لعمل هذه المؤسسات، تيسيراً على الناس في تعاملهم معها، ووفاء بحاجات الناس في يسر وسهولة، ومساعدة لتلك المؤسسات على حسن الأداء، وتوفير الخدمات على أعلى مستوى مهني ممكن. ومن المفاهيم التي تساعد المهنة على فهم هذه المؤسسات والتعامل معها ما يتصل بالتالي: عملية اتخاذ القرار، بناء السلطة، الأنساق الرسمية، وغير الرسمية، الوظائف الظاهرة والخفية، المراكز والأدوار، العلاقات التنظيمية مع البيئة[١٨]. ونسبة لأن الخدمة الاجتماعية تعني بالبيئة، كما تعني في نفس الوقت بالتفاعل بين الناس والبيئات، من أجل تنمية قدرات الناس على التكيف، وتحسين البيئة بالشكل الذي يساعد على حسن تكيف الناس، فإن فهم البيئة يتطلب فهم عملية التكيف مع البيئة.

التكيف

يُشير التكيف من الناحية البيولوجية إلى الجهود النشطة التي يقوم بها الناس خلال حياتهم للوصول إلى التوافق الجيد مع بيئاتهم، وهو أمر مطلوب لاستمرار الحياة والبقاء، كما يساعد على تنمية القدرات، وعلى العمل والإنجاز. ويمكن القول بصفة عامة إن الكائنات الحية تتكيف مع البيئة، إما عن طريق تغيير البيئة حتى تقابل احتياجاتها، أو التغيير في الكائنات نفسها لمواجهة متطلبات البيئة. ومن ثم فإن التكيّف الإنساني، إذا كان يتضمن تغيرات في الناس لمقابلة ضغوط ومتطلبات البيئة، فهو يتضمن كذلك تغيرات في البيئة حتى تستجيب للحاجات والتطلعات البشرية.

بناء عليه يصبح التكيّف عملية تبادلية. فالبيئة الطبيعية تتغير باستمرار نتيجة لحياة الكائنات الحية فيها، وخاصة الحياة الإنسانية وما تحدثه من تغيرات في البيئة، إلى جانب الظواهر الطبيعية التي تترك آثاراً واضحة على البيئة. وفي نفس الوقت يتطلب هذا التغيير الاستجابة المناسبة من الإنسان والكائنات الحية عموماً، وصولاً إلى التوافق بين طرفي العملية. وعليه يرى البعض أن الكائنات الحية والبيئة يُمثلان نسقاً واحداً كل عنصر فيه، وإن كان مختلفاً عن الآخر، إلا أنه لا يفهم إلا في علاقته الاعتمادية مع الطرف الآخر.

ومن الطبيعي أن تختلف أساليب الإنسان في التكيّف مع البيئة باختلاف

الزمان والمكان. تختلف من مجتمع إلى آخر وفقاً لاختلاف الأنماط الثقافية، كما تختلف في المجتمع الواحد نتيجة لما يشهده المجتمع من تغيرات خلال الزمن. ومع التقدم العلمي والتكنولوجي المذهل الذي حققه المجتمع الإنساني في النصف الثاني من القرن العشرين، فقد أثرّ هذا التقدم بشكل واضح على تكيّف الإنسان مع البيئة. بل أصبح الإنسان في المجتمعات المعاصرة أكثر اعتماداً على المستحدثات التكنولوجية في تيسير هذا التكيف، من خلال ما تحدثه تلك المستحدثات من تغيير في البيئة، أو من خلال ما تقدمه من تقنيات جديدة لمواجهة مطالب البيئة ومطالب الحياة معا. إلا أن التكنولوجيا الحديثة، وإن ساهمت إيجابيا في تيسير عمليات التكيف، فلا يمنع الأمر من أن تلك التكنولوجيا نفسها قد تكون مصدراً لمشكلات جديدة تؤثر على عملية التكيف. مثال ذلك ما ترتب على الإسراف في استخدام الطاقة في المجتمعات المعاصرة من مشكلات تتصل بتلوث البيئة، وما يتركه التلوث من آثار في حياة الإنسان.

والواقع أن تكيّف الإنسان مع البيئة يرتبط بقضية أخرى لا تقل أهمية، تلك هي قضية الحتمية، إذ من بين كل أشكال الحياة على كوكب الأرض يمكن القول بأن الحياة الإنسانية تعتبر أقلها خضوعاً للحتمية البيئية. وكلما تقدم الإنسان على طريق العلم، زادت درجة التحرر من تلك الحتمية، والواقع أن هذه الحرية النسبية من حتمية البيئة تشكل المدخل المناسب لتدخل الخدمة الاجتماعية في البيئة الاجتماعية والبيئة الطبيعية من أجل تحقيق أهدافها المهنية في تنمية قدرات الإنسان على التكيف، وفي التحسين المطرد للموارد البيئية، وفي مقاومة التلوث الذي تعاني منه كل مجتمعات العصر، سواء في ذلك التلوث التكنولوجي أو التلوث الاجتماعي، مع اختلاف مظاهر ودرجات هذا التلوث من مجتمع إلى آخر. إن الأساس القيمي الذي تقوم عليه الخدمة الاجتماعية بما يتضمنه من إيمان بالإنسان، وبما وهبه الله من قدرات وإمكانات، يمكن تنميتها واستثمارها لمصلحة الفرد والجماعة، وما تفرع عن ذلك من حقوق أساسية للإنسان، تصدرت قضايا المجتمع المعاصر. وهنا تستطيع الخدمة الاجتماعية تعديل مسارها التقليدي نحو أدوار جديدة، طال انتظارها، وذلك من خلال التأكيد على حرية الإرادة، وحرية الاختيار، والعمل مع الناس والمجتمعات على مواجهة الآثار

المدمرة التي تشهدها البيئة في الوقت الحاضر، وعلى تحسين الأحوال المعيشية المتدنية، وخاصة في العالم الثالث، انطلاقا من حق الناس في كل مكان في توجيه حياتهم وبيئاتهم. الأمر الذي كان وما زال يشكل بؤرة اهتمام في الخدمة الاجتماعية، وإن اختلفت تجارب الأمم في الاقتراب منه أو الابتعاد عنه. وقد جاء المنظور الإيكولوجي ليؤكد هذا المسار، إنه ينظر للبشر باعتبارهم كائنات نشطة، تسعى لأهدافها من خلال ما يتخذونه من قرارات وما يؤدونه من أعمال على ضوء تجارب الماضي، وتوقعات المستقبل، مستخدمين في ذلك قدراتهم وإمكاناتهم بشرط أن تعمل البيئة على تحرير وتنمية تلك القدرات. وبالمثل فإن للبيئات ثرواتها وإمكاناتها الكفيلة بإعالة البشر، على الرغم من التنوع البشري، بشرط أن يستثمر البشر إمكاناتهم في استحضار خيرات البيئة وتنميتها. والواقع أن الخدمة الاجتماعية وجدت في المنظور الإيكولوجي فائدة أكبر، مقارنا بالنموذج الطبي، على أساس أن العوامل البيئية لا تقل أهمية عن العوامل الداخلية كأسباب لمشكلات الناس، الأمر الذي وجه المهنة إلى نماذج جديدة للممارسة كان مقدمتها النموذج الإيكولوجي، الذي يُمثل نقطة انطلاق جديدة في ممارسة الخدمة الاجتماعية تُثري بناءها النظري، وتوجهها نحو أدوار جديدة تُساير اهتمامات العصر بشئون البيئة، الأمر الذي يتطلب عرضاً موجزاً لأساسيات هذا النموذج.

النموذج الإيكولوجي

شهدت الخدمة الاجتماعية بدءاً من الستينيات، كما سبق أن أشرنا، شهدت تحولاً في اهتماماتها، مع عناية خاصة بإصلاح الأنظمة أو الأنساق التي يتعامل معها الناس في حياتهم، إشباعاً لحاجاتهم، وذلك بالشكل الذي يحقق مصالح هؤلاء الناس. وقد ساعد التوجه الإيكولوجي على تعزيز هذا التحول، باعتبار أن التوجه الجديد يجمع بين العلاج والإصلاح.

يعني النموذج الإيكولوجي بكل من العوامل الداخلية والخارجية. إن الناس، وفقاً لهذا النموذج. ليسوا أفراداً سلبيين تجاه البيئة ولكنهم يندمجون مع البيئة من خلال تفاعلات نشطة ومتبادلة. ويسعى هذا النموذج إلى تحسين قدرات الناس على التصدي لمطالب البيئة، والتعامل معها، حتى يتحقق التوافق بين

حاجات الفرد وخصائص البيئة. ومن المعروف أن الناس، في سياق حياتهم العادية، يتفاعلون مع أنساق مختلفة مثل: النسق الديني - نسق الأسرة - الخدمات الاجتماعية - النسق السياسي - نسق التعليم - النسق الاقتصادي (السلع والخدمات) - نسق العمل وغيرها. وبناء عليه فإن الخدمة الاجتماعية، وفقاً لهذا النموذج، ينبغي أن توجه ممارستها نحو ثلاثة أطراف متشابكة:

١ - العمل مع الناس سعياً وراء تنمية قدراتهم في حل المشكلات والتصدي لها.

٢ - تنمية العلاقة بين الناس والأنساق التي يتفاعلون معها، كما تعمل على الربط بين الفرد والموارد والخدمات التي يحتاجها.

٣ - العمل مع الأنساق وإصلاحها وتنميتها بالشكل الذي يساهم في إشباع حاجات الفرد بفعالية أكبر[١٩]. إن مشكلات الناس في الحياة ترتبط بالعمليات المركبة للتفاعلات بين الناس والبيئات، وما تتعرض له تلك العمليات من أوجه القصور أو الخلل، والتي تؤدي بدورها إلى ضغوط بيئية على الناس. والضغوط في هذه الحالة عبارة عن حالات أو مواقف نفسية اجتماعية، تنشأ نتيجة للتفاوت بين حاجات الناس وإمكاناتهم من ناحية، وبين الخصائص البيئية من ناحية أخرى. وتشير إحدى الدراسات إلى أن تلك الضغوط تظهر في ثلاثة جوانب متصلة من حياة الناس وهي: التحولات في حياة الناس - ضغوط البيئة - العمليات المستمرة بين الناس[٢٠].

فالتحولات في حياة الناس تخلق أعباء جديدة تتطلب استجابات جديدة. مثال تلك التحولات في مراحل النمو التي يمر بها الفرد، ومشكلات واحتياجات كل مرحلة (مشكلات المراهقة - مشكلات الشيخوخة) أو التغيرات التي تطرأ على المراكز والأدوار التي يقوم بها الناس (مثل اكتساب دور الأب أو دور الأم لأول مرة، أو التحول من دور الأب لدور الجد. إلى جانب التغيرات المترتبة على الأزمات التي يصادفها الناس في حياتهم. هذه التحولات وغيرها التي يمر بها الناس في حياتهم تتطلب في معظم الأحيان إعادة ترتيب الحياة، تغير في العلاقات بما في ذلك تغير في علاقة الإنسان بالبيئة واستخدامه لمواردها. إضافة إلى ذلك فإن البيئة نفسها قد تكون سبباً في بعض تحولات الحياة، بل قد تكون مصدراً لضغوط يتعرض لها الناس في حياتهم (مثل مشكلات التعصب الجنسي والعرقي

وأثرها على حقوق الإنسان)، إلى جانب أن المؤسسات التي ينشئها المجتمع قد تكون مصدراً لتلك الضغوط البيئية. إذ على الرغم من أنها أنشئت لمقابلة حاجات الناس فإنها قد تتبنى سياسات وتنظيمات، وتطبق قواعد وإجراءات، تخلق العديد من الصعوبات أمام المستفيدين من هذه الخدمات. وينطبق ذلك على كثير من المؤسسات التعليمية والصحية ومؤسسات الرعاية الاجتماعية، ناهيك عن نقص الخدمات الأساسية اللازمة لحياة الناس، فإذا عدنا إلى شبكة العلاقات التي يعيش فيها الناس، فإن نمط العلاقات بين الأفراد، وأساليب الاتصال بينهم، واختلال توقعات الدور بين الأفراد، قد يكون ذلك مصدراً بيئيا لضغوط وتحولات يتعرض لها الناس. هذه كلها أمثلة لبعض مظاهر الخلل التي تنشأ نتيجة للعمليات المركبة للتفاعلات الدائرة بين الناس وبيئاتهم، وهي تفتح آفاقا جديدة أمام توجه جديد في الممارسة يعتمد النموذج الإيكولوجي الذي يمكن أن يثبت فعاليته، وأن يتجاوز كثيراً من أوجه القصور التي ارتبطت بالنموذج الطبي، حيث كان التوجه في معظمه داخلياً، يرد المشكلة إلى العمليات الداخلية.

الخدمة الاجتماعية والبيئة والتنمية

والواقع أن النموذج الإيكولوجي بنظرته الكلية وتأكيده على العلاقة التبادلية بين الناس والبيئة، وسعيه نحو تنمية قدرات الناس على التكيّف، وتحسين البيئات في نفس الوقت، يفتح هذا النموذج مجالا أمام الخدمة الاجتماعية لتحول، طال انتظاره، من توجهات علاجية في معظمها إلى توجهات تنموية، تلح عليها حاجات الناس ومشكلاتهم، وخاصة في العالم الثالث. كما تلح عليها في نفس الوقت قضايا البيئة في المجتمعات المعاصرة، وقضايا التنمية كذلك، على أساس الارتباط الوثيق بين البيئة والتنمية. وإذا كانت نظرية الممارسة في الخدمة الاجتماعية قد استفادت من المنظور الإيكولوجي، نظرياً وتطبيقياً، إلى حد كبير، الأمر الذي أدى إلى إثراء القاعدة المعرفية للخدمة الاجتماعية، مع بدايات تحول جديد في الممارسة يضع الناس والبيئات في نسق واحد. إلا أن الإنجاز لم يكن بنفس الدرجة بالنسبة للتوجه التنموي على الرغم من العلاقة التي أكدتها الأحداث، بين البيئة والتنمية. وعلى الرغم من عدم الوصول إلى صياغة محددة

للتوجه التنموي، وخاصة في صلته بالبيئة، فإنه يمكن التعرف بإيجاز على أهم ملامح التوجه التنموي، وهي ملامح آخذة في التشكيل، ومستمدة في معظمها من تجارب تنموية وخاصة في بعض دول العالم الثالث ويمكن تلخيصها على النحو التالي[٢١].

١ - الانفتاح على التغير الاجتماعي أكثر من الضبط الاجتماعي، مع التأكيد على تنمية الإمكانات البشرية، على كل المستويات، وعلى توفير الموارد اللازمة للتنمية الاجتماعية.

٢ - النظرة الشمولية للتوجه التنموي، والذي يعني بكل قطاعات الحياة والنشاط الإنساني. الأمر الذي يهيء أسباب التعاون والتنسيق بين تلك القطاعات مثل الصناعة - الزراعة - التعليم - الصحة - الرعاية الاجتماعية. ومن ثم يصير تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال اتجاه متكامل، مع عناية خاصة بما تتركه التنمية من آثار في حياة الناس عامة، وفي حياة الفئات المحرومة اجتماعياً واقتصادياً بصفة خاصة.

٣ - يعني التوجه التنموي بالتنمية المؤسسية والتغيرات البنائية، وتحتل هذه التغيرات أهمية خاصة في هذا التوجه، على أساس أن الخدمة الاجتماعية كانت معنية تقليديا، بالمحافظة على المؤسسات والأنظمة القائمة. أما التوجه التنموي فيحرص على إحداث التغيرات البنائية والتي تستجيب للاحتياجات المتغيرة للناس، وتطلعاتهم في الحياة. بما في ذلك تغيير مؤسسات الخدمات في سياساتها وأساليبها في تقديم الخدمات، إذا لم تحقق الجدية والفعالية في مقابلة احتياجات الناس.

٤ - العناية بالعوامل الثقافية في ممارسة الخدمة الاجتماعية، بما في ذلك فهم القيم التقليدية والمتغيرة على مستوى المجتمع، وبالنسبة لمختلف الفئات في هذا المجتمع، الأمر الذي يساعد الخدمة الاجتماعية على حسن استثمار الموارد البشرية، والتخفيف من التوترات الاجتماعية وهنا تصير العناية بأثر أنشطة التنمية على الناس وعلى البيئات في نفس الوقت.

٥ - التأكيد على مشاركة الناس وإسهاماتهم، على كل المستويات. إن مشاركة الناس كأحد الأبعاد الأساسية للتوجه التنموي، لا تقتصر على مشروعات

المساعدة الذاتية، ولكنها تتسع لتشمل المشاركة على كافة مستويات التخطيط واتخاذ القرار، والاختيار بين البدائل، وتقييم السياسات، وخاصة في تأثيرها على حياة الناس. والغاية هنا هي تنمية قدرات الناس على العمل المستمر لتحسين أحوالهم، ولتقدم المجتمع في نفس الوقت. مع عناية خاصة بالقوى الكامنة في المجتمعات المحلية، والأنساق التقليدية للمساعدة والمساندة لدى الأفراد والأسر والمجتمعات(٢٢).

إن النموذج الإيكولوجي في إطار التوجه التنموي يمثل نقطة انطلاق جديدة للخدمة الاجتماعية نحو دور جديد تساهم به في قضايا البيئة والتنمية. فالخدمة الاجتماعية مؤهلة بفلسفتها ومناهجها ومهاراتها لهذا الدور، وخاصة فيما يتعلق بعلاقة الناس بالبيئات وبالتالي مشاركتهم في تحسين البيئات لإشباع حاجات الناس، والخدمة الاجتماعية في ذلك تجاري أحدث الاتجاهات العالمية بالنسبة لحقوق الإنسان، حيث أصبحت مشاركة الناس في المؤسسات والنظم التي تحكم حياتهم أصبحت من الحقوق الأساسية للإنسان، علاوة على ضرورة هذه المشاركة في سبيل توجيه القوى السياسية لصالح الفئات المحرومة، وللتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الهوامش والمراجع

(١) Hamilton, G. **Theory and Practice of Social Case Work.** New York: Columbia University Press, 1940.

(٢) اللّجنة العالمية للبيئة والتنمية: «مستقبلنا المشترك»، ترجمة: محمد كامل عارف، **عالم المعرفة** 142 الكويت: 1989، ص 18-19.

(٣) Working Definition of Social Work, "Social Work 3 (20 April, 1958, p. 223.

(٤) Kluckhohn, C. et al. **Personality in Nature, Society and Culture.** New York: Knopf, 1967.

(٥) Bartlett, H. **The Common Base of Social Work Practice.** New York: NASW 1970, pp. 95-97.

(٦) Germain, C. (ed.) **Social Work Practice: People and Environments: An Ecological Perspective.** New York: Columbia University Press, 1(79, pp. 3-4.

(٧) Ibid. pp. 5-6.

(٨) Brill, N. **Working With People: The Helping Process.** New York: Longman, 1990. pp. 103-105.

(٩) Leighninger, R. "System Theory and Social Work: A Re-examination". **Journal of Social work Education.** 13(3). 1977, p. 45.

(١٠) Brll. op. cit., pp. 106-107.

(١١) الفاروق زكي يونس: «الاتجاهات الجديدة في الخدمة الاجتماعية». **المجلة العربية للعلوم الإنسانية**، المجلد الأول (4) ـ 1981، ص 53.

(١٢) Germain, C. & Gitterman, A. **The Life Model of Social Work Practice.** New York: Columbia University Press, 1980, pp. 4-6.

(١٣) الاتجاهات الجديدة في الخدمة الاجتماعية، ٥٤ – ٥٥.

(١٤) Vickery, A. **"A Systems Approach to Social Wrok Intervention"** in: Welfare in Action.. M. Fitzgerald et al (eds.) London; Routledge & Kegan Paul. 1977, p. 114.

(١٥) Germain & Gitterman, op. cit, p. 4.

(١٦) Germain, op. cit. pp. 13-14.

(١٧) Morales, A. & Sheafor, B. **Social Work: A Profession of many faces.** Boston: Allyn & Bacon, 1986, pp. 489-490.

(١٨) Germain, op. cit. pp. 14-15.

(١٩) Zastrow, C. **The Practice of Social Work.** California: The Wadsworth Publ. Co. 1992, pp. 16-18.

(٢٠) Germain & Gitterman, op. cit., pp. 7-9.

(٢١) Sanders, D. **"The Developmental Perspective in Social Work"**. The Indian Journal of Social work. Vol. XL (VIII) No. 4, pp. 381- 83.

(٢٢) Midgley, J. **Community Participation, Social Development and the State.** London: Mathuen, 1986.

* * *